

نحو حكم العسكر في لبنان؟

عسان سلامة *

نعتبر انفسنا معنيين بما حصل من اعتداءات على رفاق لنا في الشرقية، وتضيق تلك النشرة: «لا بديل من الدولة القوية القادرة والعادلة في كنف جيش قوي صاحب قضية وطنية وقومية واضحة»، وهو كلام ترتاح له اذن الجنرال عون لا شك. تتضح ان معالم مشروع متكامل قوامه عناصر متعددة، مكتملة او قابلة للتحقيق

في المستقبل من الزمن. العنصر الاول هو ان الجنرال عون لا يحمل مشروعاً يقضي بترئيسه على الجمهورية فحسب، بل هو يحمل أيضاً مشروعاً بإسناد مهمة انتقاد الوطن للمؤسسة العسكرية برمته. فالجنرال لا قاعدة سياسية شخصية له خارج المؤسسة (على الاقل حتى الساعة) وهو ما زال قائداً للجيش ووزيراً للدفاع، ويعتبر الجيش اداة سلطته الاساسية ان لم تكن الوحيدة ويصعب علينا ان نتصور امكانية وصول عون للرئاسة دون ان يكون رمزاً لتسلم المؤسسة العسكرية الواسع ان لم يكن الشامل لأجهزة ادارة الدولة، على تنوعها.

والعنصر الثاني، وهو بعيد عن ان يكون خاصاً بالحالة اللبنانية، هو ان الجيش يعتبر نفسه، على الاقل في التصور الذي يعطينا عون فكرة عنه، مسؤولاً عن انتشار تركة السياسيين وعن الحلول مكانهم.. فهم فشلوا في مسؤولياتهم وحان بالتالي موعد قيام نخبة حاكمة بديلة يكون الجيش نواتها. هذه النخبة هي الصاعدة، بينما النخب التقليدية التي هيوط وفقاً لديناميكية رأينا امثلة عديدة لها في حالات تسلّم العسكر للسلطة في غير مكان، ان في المنطقة العربية (مصر ١٩٥٢، العراق ١٩٥٨، ليبيا ١٩٦٩ وغيرها) او في اوروبا الجنوبية (اسبانيا والبرتغال واليونان) ناهيك عن امريكا اللاتينية وبعض دول آسيا.

اما العنصر الثالث، فهو الذي بدا بوضوح خلال المواجهة العسكرية بين الجيش والقوات اللبنانية، كما تبدى بوضوح (ولو بقدر من التحفظ) في موقف «جيش الغربية»، ومفاده ان تحقيق مهمة الجيش التاريخية لن يتم الا وقد كانت له الغلبة على الميليشيات جميعاً. وبينما لا يفضل عون، على الاقل علناً، بين ميليشيا واخرى (نقل عنه تمييزه بينها وتفضيله واحدة على اخرى)، نرى قيادة «جيش الغربية» تفصل وتميز بين الميليشيات «الوطنية» التي تحارب اسرائيل وتلك التي تحاول سرقة دور الجيش دون محاربة اسرائيل او بالتعاون معها. ولا شك ان الدينامية السياسية التي يتحدث عنها

تسلم «الجنرال» مقاليد رئاسة الحكومة، في الظروف والشروط التي نعرفها جميعاً خلال ليل ٢٣ ايلول (سبتمبر) الماضي والحق ان ترؤسه لتلك الحكومة وضعه في خانة ممتازة لمنح انتخاب سواء ولو ان حظوظه بتحويل المنصب الثاني والمؤقت الى رئاسة للدولة بدت ملتبسة منذ ذلك الحين، بين قائل بانها الخطوة ما قبل الاخيرة قبل السلطة الاعلى، ومؤكداً ان ترؤس هكذا حكومة في هكذا ظروف عقبة كاداء امام الرئاسة الاولى.

وفي مقابلة للجنرال مع هذه الجريدة في عددها الثاني، تحدث عن ايمانه بنفسه، وعن ان «ايمان الجيش بنفسه قد انتقل الى الشعب اللبناني كله»، وراى عون بعدها بشهر، ان «صحة لبنان اليوم افضل بكثير من السابق»، ودعا الآخرين لكف عن «التحيز والبكاء والتباكي». ثم ذهب عون خطوة ابعد فتكلم كما يتكلم عدد من الجنرالات الواصلين حديثاً للسلطة في طرق غير عادية وقال: «عندما يعجز البرلمانيون والسياسيون على مدى سنوات ويفشلون في انتخاب رئيس للجمهورية... جئنا لتفصل بينهم بمجلس عسكري». اصبح العسكر هم البديل عن السياسيين العاجزين، واصبح دورهم الانقاذي جزءاً من مهمتهم. وفي مناسبات اجتماعية لاحقة، خطا عون خطوة اضافية بتصويره ديناميكية سياسية. اجتماعية في لبنان راي انها حاصلة اذ قال: «انها مرحلة الاجتياز من ضفة الى ضفة، والنهر هائج. مرحلة القوى التي تهبط الى الضفة الثانية حيث القوى الصاعدة... القوى الاولى كانت تؤمن بالقنصل وكتاب الطاعة والفرمان والانتداب... اما الجيش فهو رأس الحربة في القوى الصاعدة التي ستحرر الوطن وتسترجع سيادته واستقلاله. وهذه القوة لا تؤمن بالقنصل والسفير والانتداب، بل تلغي الشركة المساهمة، وهي لبنان الميت».

احداث الشرقية

وعلى الرغم من المهارات المعروفة التي تلت انشاء «جيش الغربية»، بقيادة اللواء سامي الخطيب، والانتهاكات المتبادلة، بل واحالة عون للخطيب على القضاء، جاءت احداث «الشرقية»، الاخيرة لتثبت ان صلات في المشروع، وربما في الواقع، تربط العسكريين من على جانبي الخط الفاصل بين شطري العاصمة. فلقد قام «جيش الغربية» باعلانه تايد «جيش الشرقية» بصورة ملفتة للنظر. وجاء لاحقاً في نشرة لاول تحليل قيل فيه موقف واضح، «حوضاً لكل المزاعم التي تتحدث عن جيشين، فإننا

لم تعد الأشاعة مجرد اقاويل، فقد اصبح لها ارضية ثابتة منذ لقاء تونس، وخصوصاً منذ الاشتباكات الدامية التي عمّت المناطق الشرقية من العاصمة اللبنانية، والتي اودت بارواح الكثيرين. اصبح حكم العسكر من المشاريع القابلة للتصور الواقعي والموضوعي في لبنان، بترئيس العماد ميشال عون، على الجمهورية وربما أيضاً بترئيس غيره من الضباط للحكومة، ولعدد من الوزارات والادارات المهمة في الدولة لقد اصبح الامر متداولاً بجديّة في لبنان، وفي خارجه، وهو عنوان المرحلة الراهنة من السياسة اللبنانية. ولو ان السؤال الاساس، السؤال الحقيقي، يبقى قائماً، وبالطبع اشد من السابق: هل ان تحكيم العسكر على لبنان مرحلة اخرى من مراحل الحرب اللبنانية ام هو، كما يعتقد البعض وكما يصرح العسكريون انفسهم، خاتمة احزان بلادنا؟

طموحات رئاسية

ان تكون للعماد عون طموحات رئاسية، فهذا امر معقول ومقبول في الان معاً. فهو طرف في اللعبة الراهنة، وامله بالرئاسة ليس اقل شرعية من امال غيره من المرشحين. فهو من الموارنة، ولو انه من خارج الطبقة السياسية المارونية. وهو من الضباط، ولقد سبق لضابط ماروني ان ترأس الحكومة سنة ١٩٥٢ وترأس الجمهورية فترة ست سنوات، جاعلاً من ترؤيسه للبلاد سابقة تاريخية. والعماد عون لا ينفي ذلك على الاطلاق. فهو، على حد علمنا، لم يعترض خلال الصيف، على اندراج اسمه بين المرشحين لا في ملفات النهار عنهم ولا في مقالات السفير عنهم ايضاً. بل ان مطبوعة شهرية تصدر في باريس رأت مطلع الصيف الماضي ان تخصص غلافها لصورته وتحتها التعليق التالي: «الرئيس الحل». فقد جاء في خاتمة المقال المخصص لهذا المشروع الواضح كلام لا شك ان العماد عون لن يرفضه ان لم يكن هو شخصياً ملهمه اذ قيل فيه: «الواقع اذا كانت الشهادية السياسية قد حملت مع الجنرال فؤاد شهاب اول محاولة اصلاحية للنظام السياسي اللبناني فان الحل العسكري الذي يمكن ان يحمله الجنرال ميشال عون هو الضمانة لانقاذ لبنان من مستنقع الدويلات والتفتيت».

الامر ليس اذن بتلك الجدة، ولكنه لم يكن يوماً كما هو الان، بتلك الجدية. وقد استطاع العماد عون ان يحافظ على حظوظه بالانتقاء مرتين مع التيار الرئيسي في الوسط الماروني خلال الصيف الماضي الاول عندما لم يتحرك لانقاذ جلسة انتخابية كان مرشحها الوحيد الرئيس السابق سليمان فرنجية والثانية عندما تحرك عملياً لمنع انتخاب النائب مخايل الضاهر. ثم كان ان

الجيش والسياسة

لنا، ونحن نرى بان لا حل بدون الجيش، ما زلنا نعتقد ان دور الجيش ومسار الحل ليسا متطابقين بالكامل، وان استطاع الجيش ان يكون «راس الحربة» للقوى الصاعدة، فهذه بالاساس مهمته. لكنه يصعب علينا ان نتساقق من هنا لقولات طمر القوى السياسية القاعلة باعتبارها هامشية او متروكة، ونحن نتخوف اجمالاً في لبنان وخارجه، من اي تيار كبرى يتزاور نحو رجم السياسة والسياسيين على الخلاف نوعياتهم واختلافاتهم وهاقاتهم وخرصهم على الدولة وعلى الوطن، والحق يقال ان مبن سياسي للبنان، القاعى والجدد، من هو مفخرة للبلاد، يقدر ما بينهم السلمي، والجنان والمدعي، ويصعب علينا بالتالي قول اي حكم بالجملة عليهم. ثم ان فشل هؤلاء السياسيين ليس مجزاهم هو سببه الاوحد: لم يكن فشل الجيش والانتقسام الذي تب فيه من اسباب فشل السياسيين؛ ثم لا نجد العسكريون العقبات الخارجية والداخلية نفسها التي واجهت السياسيين من قائلهم؟

لناك فنان كان الجيش دوره الجوهرى والمبتظر في انقاذ البلاد، فالامبول ان يبقى هذا الدور دون عتبه الاطلاع لانشاء حكم عسكري، التخوف من الانزلاق اليه شرعي، اليوم وفي المستقبل. ويقتضي ان ضباط الجيش اللبناني يحرمون حرصن اي مواطن لبناني على الديموقراطية، وهي سبب وجود لبنان في زمانه المعاصر، والامل كبير ان يرى الجيش ان مهمته التاريخية لا تتضمن اعادة توحيد البلاد فحسبه، بل ايضاً اساساً، ففتح الابواب القشرية امام عبوة الديموقراطية، برئيس للجمهورية، ينتخب بكامل الحرية... عسكرياً كان او مدنياً.

* استاذ الطلم السياسية في جامعة باريس الاولى

عن طريق الانقلابات (والأمثلة هنا لا تحصى لكثرتها، لا سيما في منطقتنا العربية).

والحق يقال ان هذه الاعمال لم تلاق اجمالاً التنفيذ الذي وعدت به الشعوب المعنية. اننا طبعاً نامل في لبنان، كعامة الشعب اللبناني، ان ياتي الحل السريع لازمتنا المستعصمة. ونحن نعلم ان الجيش في تحقيق هذا الحل، دوراً لا يبدل له فيه، ونحن نامل بالذات ان يتعاظم دور الجيش اللبناني ويسرعة من خلال اعادة توحيد وتسريع عملية تفعيله.. ونحن نلح

ان بين ضباط الجيش، كما بين موظفي الدولة في مختلف ادارتها، من بقي حريصاً على الدولة وعلى منافعها وعلى مصالحها، ومن يطمح للعب دور فاعل في اعادة تثبيت قواعدها، ومن استعمر في ولائه للبنان الاوحد على الرغم من الاغراءات والمغشوط الكثير.

لكن التجارب العديدة علمتنا ايضا ان الجيش، كمختلف ادارات الدولة، لم يبق عمياً على انقسامات المجتمع المدني بل ان هذه الانقسامات قد دخلت فيه، وفي غيره من المؤسسات المدنية، لا من ناحية الفعالية ولا من باب الامانة، وعلمتنا التجارب ايضا ان الحكم العسكري يسهل بؤه ويصعب ايجاد النهاية له، كما علمتنا تلك التجارب ان الجوش في الاجمال صورة امنية عن المجتمعات الامنية، بحسناتها وسيئاتها، مهما ادعى البعض «خصوصية» للمؤسسة العسكرية، لا تلبث الايام اجمالاً ان تبرز حدودها وهشاشتها.

الجزال عون، ان تحققت، ستعطل للتفاعل مع الميكنيات القائمة حالياً بطريقة مختلفة من ميكنيات اخرى، تلك ان علاقة هذه الميكنيات بالفاعلات الاجتماعية التي تدعي ارتباطها بالخارج مختلف. وليس من الواضح حتى الان كيف يمكن ان يتم الفصل بين الجيش ان تقدم في مشروعه المعلن وبين الميكنيات، ان راينا الجزال عون يتنقل من التحالف القسمي، اللذين الى التمسك بالعضف مع احدهما.

العناصر الرابع يتعلق بالاجراء الخارجية لهكذا مشروع ان لا يحكي طبعاً ان تنفيذ سياسة القنصل والسفيرين، فليبان دولة صغيرة محاطة بدول قوية الساعد، ويقوى دورية مهمته ولو بتقطع بما يحصل في بيروت. وربما ان تحديد خط وسط، بين المؤشرات الخارجية، والسياسة شعاع الاستقلال والسيادة هو المشهد الواقعي. ولكن الشك ممكن بامكانيات نجاح هذا الخط الوسطي ما دامت النزاعات العربية على جانها وما زال الصراع العربي - الاسرائيلي حالها، وسيصطدم الجزال هنا، كما اصطدم من سبقه من السياسيين المدنيين، بوقائع ومصالح لا تنفع معها الفضة الصمغة والانارة الكابتة. وعلى الرغم من مقال افتتاحي شهير صدر في «الواشنطن بوست» يؤكد ان الدول العظمى، والولايات المتحدة العسكرية برمتها وبفصيلة، ويبدو ان هذه الدول ما زالت حتى الساعة تقيم قاروا بين دعم الجيش كقوة شرعية، وتأييد استمراره والوقوف به، وبين دعمه في مشروعات الانقاذ الى الدولة من خلال الترتيبين والوزنين.

اما المعاصر الخامس والاسم وربما اهم فيتعلق بتوعية الحكم الذي قد يمارسه العسكري ان توطد بقاؤهم في الدولة عن طريق العملية الانتخابية. يشير العسكريون اجمالاً عند وصولهم السلطة الى فعاليتهم المتوقعة في تحقيق الهمام الوطنية ازاء دول السياسيين القدامى وتقاسمهم وحجزهم، ويشيرون ايضاً الى وحدة المؤسسات العسكرية ازاء الانقسامات السياسيين وتقاسمهم العقيم، لانك يرى العسكريون في لبنان وفي خارجه، انهم اولي بحسب مسؤولية تنفيذ الهمام الوطنية الكبرى في التوحيد والتحرير والتنمية تافيه عن الازالة والتخليق، فالجيشون صحتهم مؤتمن بعناية شديدة، تتبع أنظمة هرمية، وتتمسك بكونها الواصلون للسلطة ان عن الطريق الشرعية (ديغول وايزنهاور مثلاً) او